

كانت أساليب الحياة لدى الآشوريين من أول نشأتهم حتى نهايتهم مرتكزة على نوعين من الأنشطة:

وهي النشاط الزراعي (وتربية الحيوانات) ثم التجارة.

لقد اعترف ملوك آشور حتى أولئك الذين حازوا على شهرة حربية هائلة بأهمية الزراعة في حياة الآشوريين، ويذكر أكثر من واحد منهم عن تطوير الموارد الزراعية والحيوانية قام بها أثناء حكمه وهكذا يقول تغلات بلاسر الأول (١١٥-١٠٧٧):

(لقد أتيت بالمحارث لتعمل خلال جميع أراضي آشور، وهكذا تجمعت لدينا أكوام من الحبوب أكثر من عهد أي جد من أجدادي.

ولقد ربيت قطعاناً من الخيل، والمواشي والحمير وذلك من الغنائم التي كسبتها وبمساعدة سيدي الإله آشور من البلدان التي استوليت عليها).

وبعد أربعة قرون تقريباً مدح سرجون الثاني (٧٢٢-٧٠٥) ق.م نفسه أو ربما مدحه الآخرون لأنه:

((قد قرر أن...يستثمر الأرض المراحة، وأن يزرع البساتين وقد قرر أن يجني

المحاصيل الزراعية من منحدرات الجبال الصخرية التي لم تنتج أبداً أي محاصيل زراعية، وقد قرر أن يحفر أثلاماً وأخاديد في الأراضي القاحلة التي لم تعرف وجود

المحارث طيلة حكم من سبقني بحيث تجعل الناس ينشدون أناشيد الفرح.))

لقد تبينت نتائج سياسة سرجون الاجتماعية والاقتصادية، فلقد كانت هذه السياسة تبغي إنقاذ البشرية من الجوع والحاجة بحيث لا يصبح الزيت وهو

الضروري لترخية العضلات غالي الثمن داخل البلد ، وبحيث تصبح بذور الكتان رخيصة الأثمان في الأسواق كالشعير.

ولقد أشرنا سابقاً أن مشاريع الري لم يكن من الممكن الاستغناء عنها في الزراعة في آشور ولكن الري حيث يكون متوفراً كان ذا فوائد معتبرة.

وقد هندسَ عدة ملوك بناءً أقنية لسقي الأراضي حول عواصمهم ومن بينهم آشور ناصر بعل في (كالخ) وسرجون في (دور شار كين) وسنحاريب في (نينوى)، وحول العواصم استطاع الملوك بناءً على وفرة المياه، القيام بتنفيذ مشاريع طموحه بشكل استثنائي.

ولقد استثمر سنحاريب بصور خاصة بعض مياه الري المتاحة لتنفيذ مشاريع زراعية واسعة حول نينوى، حيث استبنت أشجاراً غريبة ونباتات كالقطن الذي جاء به من الخارج، ولكن مثل هذه المشاريع كانت استثنائية، وعلى الرغم من الأهمية التي أظهرها سنحاريب في نقوشه للحدائق إلا أن معظم الأراضي حول نينوى كما هو الحال خلال بلاد آشور، كانت تلك الأراضي مكرسة لزراعة المحاصيل الزراعية الغذائية ونباتات العلف.

كان المحصول الرئيسي في آشور هو الشعير مع القمح وهو النُد الثاني، وكانت الحبوب الشائعة هي القمح الفاخر والدخن وهناك إمكان وصول الرز إلى آشور من خلال بلاد فارس وذلك في الألف الأول ق.م.

وكانت الأداة الزراعية الرئيسية هي المحراث في أشكاله العديدة المختلفة. وكان أحد أشكال المحراث هو الذي يشق التربة، والشكل الآخر كان لزراع البذور الذي كان في عملية واحدة يقطع الأتلام ويسقط البذور. وكان كلا هذين النوعين يُجران إما بواسطة الثيران التي كان عددها يصل إلى الثمانية أو بشكل أقل بواسطة الحمير أو نادراً بواسطة الخيول.

كان موسم الزراعة في بلاد آشور (كما هو الحال اليوم) يبدأ بالحرث وبذر البذور في أواخر شهر تشرين الأول وتشرين الثاني استعداداً لهطول الأمطار، وفي

السنوات الجيدة تبدأ أول زخات المطر في شهر تشرين الثاني مع أن المطر الغزير إنما يحدث حوالي شهر نيسان، ولكن لا تهطل الأمطار دوماً في شهر تشرين الثاني وإذا تأخرت الأمطار طويلاً نتج عن ذلك سوء الموسم حتماً، وقد كان هذا يحدث حتماً ولقد صادفه في عام ١٨٤٧ ميلادي السيد هـ.أ. لايارد.

يحدث دائماً أن يمر الموسم دون سقوط أمطار، وهكذا كان الحال في هذا العام ففي خلال الشتاء والربيع لم تهطل الأمطار، وبدا السكان وهم في حالة يأس وقنوط بسبب السماء الخالية من الغيوم وقد راقبت الأعشاب الصغيرة النامية وهي تحاول النضال للخروج من خلال الأرض الصلبة اليابسة ولكن هذه الأعشاب تحترق قبل ولادتها.

وفي بعض الأحيان قد تدنو غيمة فوق التلال المستوحشة في أربيل، وإذا ارتفعت الغيوم في السماء قادمة من الصحراء في أقاصي الغرب فإن ذلك يؤدي إلى بداية الأمل، وإذا هطلت بضعة قطرات من المطر فإن ذلك يؤدي إلى ظهور الفرح والحبور، ولكن كان يتلو ذلك خيبة الأمل، فقد مرت الغيوم وظهرت فوقها السماء الزرقاء الصافية.

وبالنسبة لآشور القديمة (كما هو الحال بالنسبة لنفس المنطقة طيلة القرن الماضي) كان انقطاع المطر يؤدي إلى كارثة ويهدد بالمجاعة، ونتيجة لذلك كانت أحوال مصير الحصاد قضية ذات أهمية خاصة لجميع الناس في خلال البلاد.

مما يجعل من الأهمية بمكان أن يبادر المسؤولون الإداريون لرفع التقارير إلى الملك ويخبرونه بالوضع الحاضر بالنسبة للأمطار والمحاصيل.

وقد لقيت الخرافات دورها بحيث ترسل إلى الملك تقارير ملكية حول الوضع الراهن بواسطة الخبراء الدينيين، وكان هناك قدر من الاطمئنان ضد سوء المحاصيل الشامل وذلك لوجود موسمين لزراعة الشعير موسم متقدم وموسم متأخر، وذلك في أرض تختلف نوعياً، وهكذا، إذا هطلت الأمطار باكراً عند أحد المزارعين وهطلت بشكل خاطئ عند مزارع آخر فإنه يصبح عندها من المؤكد أن الموسم سوف يصبح جيداً عند أحدهما.

وهناك تهديد ثانٍ رئيسي للمحاصيل الزراعية وهو أسراب الجراد ، وقد كانت أخبار هذه المصيبة تصل إلى الملك في رسائل يرسلها الولاة المحليون أو يتتبعها الفلكيون في تقاريرهم ، ولكن وجود الجراد بأعداد ضئيلة لم يكن كارثة عامة لا يمكن تجنبها ، فقد كانوا يمسكون بالجراد ويأكلونها كطعام يدل على البذخ ربما كان مثل القريديس (برغوت البحر).

إن ما نعرفه عن المحاصيل الزراعية الآشورية من النصوص القديمة يمكننا الآن إتمامه نتيجة لأعمال الباحثين النباتيين المتعاونين مع علماء الآثار وذلك لفحص بقايا النباتات المتفتحة.

ويخبرنا المرحوم الأستاذ هانس هيل وهو واحد من الرواد في هذا المجال: إنه وبعد الحكم عن طريق بذور الأعشاب النامية بين بقايا الذرة فقد حملت حقول الشعير كميات من الأعشاب مثل: الشوفان والشيلم والكرسنه والحميضة.

وهو لا يذكر (بسبب عدم وجود بقايا من البذور) أن النباتات البصلية وبصورة خاصة نباتات التوليب الذي كان حتى الستينات من القرن العشرين لا يزال بكميات وافرة في حقول الذرة في بعض أجزاء شمال العراق حيث لم تكن عملية الحرثة العميقة التي تتلف هذه البذور قد وصلت إلى المنطقة.

فإذا لم تسقط محاصيل الحبوب ضحية للجفاف أو الجراد فإنها كانت تجنى ابتداء من نهاية شهر نيسان حتى أواخر حزيران وذلك باستعمال المناجل التي كانت تصنع من الألف الثالث ق.م من النحاس أو البرونز ، وقد استعمل الحديد فيما بعد.

وقد كانت الذرة تقطع وتجمع بشكل حزم وترفع بواسطة المذراة وتنتقل إلى أرض البيدر ، وكانت هذه عادة مستويًا ناعمًا من الصخر في مكان غير معرض لهبوب الرياح وذلك من أجل عملية التذرية ، وكانت عملية دراسة المحصول تتم بمساعدة الشيران التي كانت تجر نورجاً وهو لوح خشبي غرزت فيه قطع من الأحجار المدببة من الصوان ويدور هذا اللوح فوق الذرة المنتشرة.

وبعد فصل حبوب الذرة عن السنابل كانت تجري عملية التذرية وذلك برمي الذرة في الهواء بواسطة رفوش خشبية وتحمل الرياح التبن الخفيف أما الحبوب الأثقل فتسقط على البيدر وأخيراً توضع الحبوب النظيفة في مخزن، وهذا يخص شخصاً معيناً أو يرسل إلى المعبد أو إلى مخازن الدولة، وحتى في تلك المرحلة هناك مشكلات واجبة الحل نظراً لأنه إذا وجدت الثيران والطيور طريقاً إلى المخازن فإنها سوف توقع الهلاك في مخازن الحبوب.

ومن الممكن أن تخصص الحبوب للاستهلاك السريع من قبل الآلهة أو البشر أو الحيوانات، وفي حالة الحيوانات فإن الحبوب تستعمل إما كاملة أو مطحونة كعلف للمواشي أو الخيول، أو تستعمل بشكل كرات من العجين لتسمين البط والإوز، أما إذا كانت تستعمل كطعام للبشر فإن الحبوب كانت إما أن تسحق للاستعمال بشكل برغل أو تطحن لعمل الطحين وتنعم للخبز وكان الشعير يستعمل لصنع البيرة.

هناك نوع من المحاصيل الزراعية التي حدد هويتها الأستاذ هيليك من بقاياها الكربونية وهو على نحو يقبل الجدل وهي بذور الكتان وهي مصدر الزيت الذي يدعى زيت الكتان وخيوط الكتان.

ولا شك أن هذا النبات كان ينمو في منطقة ما بين النهرين القديمة قبل الألف الأول ق.م، وأن النقطة المثيرة للجدل التي تظهر أنه كان هناك أيضاً نبات منتج للزيت وهو يدعى باللغة الأكادية شما شامو (والتي معناها أحلا نبات الزيت) وعندما يعلم الإنسان أن الشين الأكادية يصبح سينا بالعربية فمن الواضح عندها أن هذه الكلمة هي أصل اسم سمسم بالعربية، ولكن هل كان السمسم نباتاً حقيقياً ؟

وقد أجاب الأستاذ هيليك على هذا السؤال بكلمة: كلا، فهو يظن أن هذه الكلمة تعني: نبات الزيت، وهو بذور الكتان الذي وجد منه كميات هائلة وليست السمسم الذي لم توجد منه أي كمية باقية.

وطبقاً لرأيه فإن السمسم لم يصل إلى منطقة ما بين النهرين من الهند إلا في الألف الأول ق.م عندما حل محل بذر الكتان واتخذ اسمه السابق.

ولكن الرأي حول التاريخ المتأخر لوصول السمسم لا مجال للشك فيه ويستمر بعض الباحثين بالقول إنه كان مستعملاً في بلاد ما بين النهرين القديمة بما فيه آشور.

وهناك بين النباتات الغذائية التي وجدت العدس والحمص والخيار ، وقد ذكرت البساتين في النصوص وأحياناً ظهرت مرسومة في الألواح النافرة ومن بين الفواكه المعروفة من مثل هذه المصادر والمتميزة بشكل نباتي من بقاياها وهي: العنب والتين والزيتون والرمان وكان التمر طعاماً شائعاً في آشور مع أن أشجار النخيل لا تتجح هناك، وكان مصدر تصديرها ووجودها أت من بابل.

لدينا مصادر أخرى من المعلومات حول الأشياء التي كانت تزرع في بلاد آشور، مثلاً هناك قائمة بالمأكولات التي استهلكت في المأدبة التي أقيمت عند تدشين العاصمة التي بناها آشور ناصر بلع الثاني (٨٨٣ - ٨٥٩) ق.م وهي كالاخ ، وفيها تعد أعداد كبيرة من الطعام والتي كان الكثير منها من أصل نباتي، ولسوء الحظ فإن تحديد هوية الأكثرية من هذه المواد هو عمل حدسي، ولكننا نستطيع وبثقة أن نتعرف على البصل والثوم والكرات واللفت والبهارات.

وقد أنشأ بعض الملوك الآشوريين عمداً بعض الحدائق التي زرع فيها نباتات وأشجار منقولة من بلاد أخرى ولكن عرف كثير من الحالات كانت النباتات الجديدة قد أحدثت تأثيرات على الزراعة في آشور بصورة عامة.

وهناك مثل قد تطرقنا إليه سابقاً كان تقديمه ذا أهمية اقتصادية وهو القطن وبذره وكان صريحاً بذكره كواحد من النباتات التي زرعها في حديثه حول نينوى وقد سماه الأشجار التي تحمل الصوف، وكان قد صرح بوضوح بالنسبة لاستعمال هذا النبات بقوله:

لقد قطفوا الأشجار التي تحمل الصوف وغزلوها ونسجوها لتشكيل بعض الألبسة.

كان هناك عنصر مساوٍ في أهميته للمحاصيل الزراعية وهو تربية الحيوانات، وكانت أهمية تربية الحيوانات القومية قد اعترف بها لتكون موضوع بشير الفأل الحسن التي كانت ترسل إلى الملك، وهكذا نجد تبؤات من النوع الثاني ((عندما تحيط هالة بالقمر - ونجم القمر يقف ضمنها فإن الماشية في البلاد سوف تنتج إنتاجاً حسناً)).

أما الآخرون من الكهنة فيذكرون معاني عكسية إذ يقولون: ((عندما يقترب الكوكب زحل من مجموعة نجوم هايادس (ومعناها الحري في فك الثور) فإن هذا يعني: إما أن الظروف المناسبة المواتية في البلاد سوف تختفي أو أن منتوجات المواشي والأغنام سوف تصبح في حالة عسيرة من عدم الازدهار)). وكان للمواشي أهمية مزدوجة فلم تكن هذه ذات قيمة بالنسبة لكونها مصدراً من مصادر الطعام فحسب بل لكونها أيضاً تستعمل كحيوانات للنقل والجر.

فالتيران كانت تستعمل لجر المحارث والعربات فضلاً عن عملية دراسة الحبوب ولما كانت الثيران غير لازمة الآن للتربية فإنها كانت تخصى عادة مع أن بعضها كانت تترك حرة لأن بعض الطقوس الدينية تتطلب تضحية ثور غير خصي، وكان لحم العجل من العناصر المقبولة على مائدة الطعام مع أنه ليس شائعاً سوى على موائد الأغنياء.

وقد تضمنت مائدة الملك آشور ناصر بعل مئة ثور مملح (من المحتمل أن تكون بشكل قطع كبيرة لأنه من المستحيل تمليح الثور كاملاً لحفظه من الفساد).

وهناك إحدى المظاهر المهمة بالنسبة للبقرة وهو إنتاجها للحليب ولدينا صورة مشهد حلب البقرة من فترة مبكرة (مع أنها ليست من آشور) وبالإضافة إلى استعمالها بشكلها الأصلي فإن حليب البقر يستعمل بشكل يدعى الحليب الحلو، وقد تكون هي اللبن، الياغورت وكذلك لتحضير الجبنة مع أن الجبنة الوحيدة

من أصل معروف مذكور في النصوص الآشورية إنما هي من حليب الغنم، وكانت المواشي تحفظ بشكل قطعان في الحظائر وتقيم في سقيفات.

ولكن يجب أن يكون قد حدث شيء من تحسين النسل ضمن المواشي المنزلية لأن النصوص تشير إلى إدخال ثيران برية إلى الحظائر وكانت هذه الثيران ترعى مع البقرات، إذ لم تكن هذه الثيران قد أحضرت لأجل الرعي فحسب.

كانت الأغنام شائعة جداً بشكل أجناس مختلفة ونحن نعلم أسماء بعض الأجناس من النقوش، ولكننا لا نملك أي وسيلة لمعرفة خصائص هذه الأجناس مع أن أحد هذه الأجناس يحمل اسم ذات الصوف الذي يشبه الأسلاك وهذا الاسم يفسر نفسه، وهناك اسم لا يقدم لنا أي مشكلة بالنسبة للتمييز في هويته وهو الغنم ذو الذنب السمين، وهو لا يزال شائعاً في العراق في هذه الأيام وقد عرفت بعض أجناس محلية مثلاً: العموري والأكادي وغنم حانا.

والأخير سمي باسم مكان واقع في منطقة الفرات الوسطى مع أننا لسنا متأكدين فيما إذا كانت هذه الأجناس موجودة في آشور، ولكن نعلم بالتأكيد أن هناك جنساً معروفاً في آشور باسم (حابي) وهو اسم مأخوذ من مكان تواجد في الجبال الشمالية، ولقد كان هذا سبباً في تشويش جرى على بعض الباحثين في دراستهم الجغرافيا القديمة عندما افترضوا أن أي مكان ذكر فيه اسم أغنام (صباحا) لا بد أن يكون من منطقة تدعى صباحا.

لقد كانت أهمية الأغنام تكمن في لحومها وحليبها (وهو المستعمل في جميع الأشكال المذكورة بالنسبة لحليب البقر وكان يشار إليه بشكل مستمر) وكذلك لأجل أصوافها.

وحتى عام (١٤٠٠ ق.م) كانت الأغنام في بعض أجزاء آشور على الأقل تتعرض للنتف وليس للجزأي: إن الصوف كان يجري اقتلاعه أو نزعه بالتمشيط عند فترة تبديل الحيوانات لصوفها، ولكن جز الصوف المعروف الآن بأنه كان مستعملاً في وقت أبكر أصبح العمل العادي المعروف فيما بعد.

ومن الممكن إن كان ذلك مصحوباً ببعض التغييرات الجينية في الأغنام التي جعلت الصوف سهل الجز، وقد كان موسم الجز في زمن قدوم الصيف وبالتحديد في شهر أيار.

وكانت جميع الأجناس المدجنة تستعمل لتقديم القرابين للآلهة، ولكن الأغنام لعبت دوراً إضافياً في مجال السحر والدين، وكانت إحدى الطرق الأكثر شيوعاً للحصول على فآل حسن أن تقدم سؤالاً أو رغبة للآله وبعدها تذبح شاة ثم تفحص كبد الشاة، إذ إن أي شذوذ في كبد الشاة كان يفسرها منجم خبير بأنها هي إجابة الإله على سؤالك واستفسارك.

ولقد أصبحت هذه الأشياء أقل أهمية في آشور عند ازدياد أهمية التتجيم لنفس الغرض، كانت الماعز غالباً ما ترعى مع الأغنام، إلا أنها كانت أقل عدداً من الأغنام وكانت تقص شعور الماعز في الوقت نفسه الذي تجز فيه أصواف الغنم. وفي هذه الأيام أصبح شعر الماعز ذا أهمية لكونه يشكل أليافاً مهمة لصنع الخيام والسجاد، ونظن أنه كان يستعمل هكذا في الأزمنة القديمة مع أن الشواهد المحددة غير متوفرة ولكننا نعلم علم اليقين أن شعر الماعز يستعمل لحشو الفرش.

وكان حليب الماعز يستعمل في نفس الأغراض التي كان يستعمل فيها حليب الغنم، وكان لحم الماعز صالحاً للأكل كما هو الحال اليوم في العراق.

أما جلد الماعز فهو مفيد في صنع حاويات متينة لحفظ الماء (قرب) وكانت تستخدم عندما تربط بإحكام وتنفخ في صنع الأطواف العائمة وكانت الأطواف العائمة من هذا النوع مفيدة للسباحين وقد ظهر هذا العمل في أحد الألواح الجدارية النافرة في آشور.

وما تزال تستعمل من قبل الصبيان العراقيين على نهر دجلة في الموصل في السبعينات من القرن العشرين (١٩٧٠) وكانت مجموعات من جلود الماعز المنفوخة تستخدم للعوام في القوارب التي تسمى كيليك المستعملة للنقل فوق مياه نهر الفرات والدجلة منذ أيام الآشوريين حتى الخمسينات من القرن العشرين (١٩٥٠ ب.م).

كانت قطعان الأغنام والماعز تحت إشراف الرعاة الذين كانت واجباتهم حماية الأغنام والماعز وهي ترعى حول القرية أو في مسافات أبعد في الريف الفسيح، وكان يساعد الرعاة كلب الحراسة المتوحش، وكانت هذه الكلاب مجبرة على معالجة الهجمات التي كانت الأسود والذئاب تشنها على القطيع، ولقد بنى هؤلاء الرعاة أكواخاً لحمايتهم وتأمين راحتهم، وكانت القطعان ربما تخص أشخاصاً معينين أو تخص المعابد أو تخص الملك وكان بعضها كثير العدد.

وفي بابل كانت المعابد تمتلك قطعاناً ضخمة بحيث إن الموظفين الذين كانت حقوقهم بالرعي تتأثر بهذا الوضع، كانوا يتذمرون وهكذا نجد تقريراً أرسل إلى الملك في الوقت الذي كان الملك آشور يحكم بابل، مفاده:

((إن أهالي مدينة بورشيبا (وهي مدينة قرب بابل وفيها معبد للإله نابو) كانوا يشتكون بقولهم: إن مواشي وأغنام الإله نابو تغطي وجه الأرض)) وكانت المعابد الآشورية تحت رقابة شديدة من جهة الملك ولم يكن من المنتظر منهم أن يسيئوا لحقوق المواطنين.

بينما كان هناك عدد كبير من الأغنام في آشور وبشكل قطعان، إلا أن بعض الأفراد الفقراء لا يملك الواحد منهم أكثر من غنمة واحدة أو غنمتين للحصول على الحليب لصنع الجبنه وغيرها.

وهناك ذكر الأغنام على سطح المنزل وهذا ربما يشير أن صاحب المنزل يمكنه اقتناء بعض الأغنام ويضعها على سطح منزله.

وكانت قطعان الغنم والمواشي متعرضة للتناقص بسرعة تزيد عن معدل زيادتها الطبيعية وذلك لأننا نسمع عن أمراض معدية وجوائح في الحيوانات كانت تسبب نسبة كبيرة من الموت للحيوانات، وهناك أيضاً اليرقات الطفيلية التي تسببها بعض أنواع الذباب التي كانت تهاجم الأغنام والمواشي والخيول.

كان الخنزير حيواناً معروفاً في منطقة ما بين النهرين القديمة، وكان يخدم كعامل لجمع القمامة والتخلص منها في المدن، وفي الأزمنة المبكرة كان هناك قطعان من الخنازير وكانت لحومها ودهونها مواد مقبولة للأكل، ولكن هناك

منعاً دينياً وتحريماً للحم الخنزير بقي قائماً حتى اليوم في الديانة اليهودية والإسلامية.

ولكن هذا المنع في طريق التطور والزوال تدريجياً، إذ إنه وفي الفترة المتأخرة وصف الخنزير بأنه محرم من قبل جميع الآلهة ولكن لم يحدث هذا إلا بعد عام (١٤٠٠ ق.م) وهو الزمن الذي نجد فيه أن بعض أجزاء آشور كانت تستعمل شحم الخنزير.

كان الحمار (وهو نوع يختلف في تصنيفه عن حمار الوحش الذي كان من الحيوانات المعروفة في منطقة ما بين النهرين) كان حيواناً آخر ذا أهمية اقتصادية كحيوان يصلح للحمل، وكانت قوافل الحمير في آشور في بداية الألف الثاني متوفرة للقيام بالأعمال ونقل البضائع إلى أواسط الأناضول، ولقد سميت مقاييس الحجوم باسم الحمار ففي اللغة الأكادية يدعى أكبر مقياس للحجوم إمار أو إمار وفي العبرية كلمة حور المشابهة لها تعني حمل الحمار، وهي مشتقة من اسم هذا الحيوان وكذلك أطلق اسم الحمار على وحدة المساحة وهي نفس الكلمة التي تعني: مساحة الأرض التي من الممكن بذار كمية من الحبوب تساوي حمل حمار.

وفي الأزمنة القديمة كان الحمار حيواناً مخصصاً للركوب مع أنه قد بدأ الاستعاضة عنه بالحصان في الألف الثاني ق.م.

إلا أن ركوب الحمير كان سائداً في نظام المواصلات الملكي في الألف الأول ق.م في آشور .

فالحمير أكثر أماناً عند الركوب من الخيول ولاسيما في الأراضي الصخرية حيث إن حدوث أي زلة تعني الكارثة، وحسب معرفتنا لم يستعمل لحم الحمار للأكل ولكن لحم الحمار الميت من الممكن استعماله طعاماً للكلاب .

ولقد عرف الحصان وما يزال حيواناً ذا هيبة وكبرياء مع أنه وباعتبارات تختص بالنزاعات الدينية المحافظة لقد عد الحمار أو البغل أكثر ملاءمة منه للأغراض الدينية الاحتفالية.

ولقد أصبح الحصان ذا أهمية بالغة في بلاد آشور في الألف الأول ق.م لاسيما للأغراض العسكرية بالنسبة للعربات والخيالة.

ولقد استوردت قطعان الخيول بشكل دائم من الشمال والشمال الشرقي وذلك على شكل جزية أو بشكل غنائم حرب، وهناك مناطق شهيرة بتربية الخيول إلى الجنوب من بحيرة أورميا مباشرة في شمال غرب إيران، ولقد تنافست آشور مع جارتها مملكة أورارتو للسيادة على تلك المنطقة، وبهذه المناسبة يقول الملك سرجون الثاني باعتزاز :

"وبالنسبة للناس الذين يعيشون في تلك المنطقة في أراضي أورارتو فإنهم ليس لديهم أي مهارة في قيادة خيول الفرسان، فالمههور التي يربونها لخدمة القطع العسكرية الملكية تمسك سنوياً وتؤخذ إلى بلاد سوبي (للتدريب) حيث يرون مقدرتها فليس من المسموح أن يعتلي أحد ظهورها، وهي لا تتعلم فن الهجوم أو جر العربات أو فن التقهقر أو التدريب على الحرب".

ويشار إلى سلالتين من الخيول وهما: سلالة الكوسي وسلالة الميس وهما تتفرعان من أجزاء مختلفة من الأراضي الواقعة إلى الشمال وإلى الشرق.

وقد ذكرت عدة ألوان من الخيول أيضاً، فالخيول البيضاء مخصصة من الواضح أنها تُعد حيوانات حية صالحة للأغراض الاحتفالية أكثر منها كضحايا لتقدمة القرابين لبعض الآلهة، ووعلى الرغم من الإشارات المتعددة إلى استيراد الخيول إلا أنه من المؤكد أن الخيول كانت تربي في بلاد آشور لأنه قد ذكرت الأفراس والمههور ولم يستعمل الآشوريون خيولاً للأغراض العسكرية سوى الفحول من الخيول.

ونرى أحد الملوك الآشوريين يذكر باحتقار عن ملك من ملوك الأعداء المهزومين قد هرب ركباً فرساً.

كان تأمين الخيول للأغراض العسكرية أمراً ذا أهمية خاصة، ويشير الملك سرجون إلى إحراق مخازن التبن التي كان أحد الملوك الأعداء في شمال آشور قد أعدها لأجل خيوله، وعندما سار الملك سنحاريب زاحفاً إلى الخليج العربي لإتمام هجوم بحري على عيلام (إلى الجنوب الغربي من إيران) فقد حمل الحبوب والتبن بواسطة السفن وذلك لاستعمال خيوله التي سارت عن طريق البر حتى وصلت الخليج ومن ثم نقلت بحراً عبر الخليج.

وكما ذكرنا توأ فقد عرف الحصان لأول مرة من مناطق في الأقطار الشمالية وقد حصل الآشوريون على خيولهم من الشمال أو الشرق، لذلك لا عجب أن يكون الآشوريون قد اكتسبوا خبرتهم بالخيول من شعوب قطنت في تلك المناطق، ولقد رأينا سابقاً واجبات الاحترام والتقدير التي قدمها سرجون لبعض الشعوب في شمال غرب إيران بهذا الخصوص.

وهناك برهان ثابت أن المنطقة الشمالية كانت مركز تربية الخيول يظهر من أحد النصوص التي ترجع إلى الألف الثاني وهي تذكر شيئاً عن تدريب خيول جر العربات، ولا شك أن هذا كان معروفاً في آشور لأن لدينا نصاً (ولكن لحق به ضرر كبير) فيه إرشادات بالنسبة لهذا الموضوع وهو لا شك مدين بما فيه من المواد إلى المصادر الحثية، ونجد فيه أن الخيول كانت تعامل بعناية عظيمة كما تعامل في هذه الأيام.

وهنا نذكر جزءاً من هذه التعليمات:

"يجب أن تنزع السروج عن الخيول... دعها تتدحرج حول نفسها... وقدم لها العلف.. وحافظ على دفئها.. وافركها جيداً".

وكان من الممكن أن تنهار الخيول ضحية للأمراض السارية كما يحدث للماشية والأغنام إذ نحن نجد ما يذكرنا بهذه الأمور.

أما البغل: فهو ينتج كهجين عقيم عن تلقيح الحمير والخيول وهو حيوان معروف أيضاً من منطقة ما بين النهرين القديمة بما فيها آشور، وهناك مثل بابلي

مضحك يعكس الحقيقة التي مفادها: إن البغل يمكنه أن يرث صفات الحمار أو الحصان ويقول المثل:

((عندما يركب الحصان المتعب ظهر حمارة، يهمس في أذن الحمارة: دعي المهر الذي سوف تحملين به أن يكون عداء مثلي ولا تجعليه حيوان جر وحمل مثل الحمير)).

وعلى الرغم من طموحات الحصان الفحل الأب فإن البغال في آشور كانت تستعمل للجر والحمير كانت تستخدم للركوب، البغل هو ابن الحمار من الفرس.

كانت أسراب البط البري وكذلك الإوز تصطاد بواسطة شباك، وقد ربيت بعض الأصناف المهجنة من سلالات مختلفة لتكون مصدراً من مصادر الحصول على اللحوم وكانت تسمن بعد أكل الشعير الذي كان يقدم لها بشكل عجينة. وكان شحم الإوز يستعمل كدواء في الطب، ففي بابل وفي الألف الأول كان هناك ساحات خاصة لتربية البط وكانت تلحق أحياناً بالمعبد ومن المحتمل أن ذلك كان سائداً في آشور أيضاً.

كان الحمام (الذي كان يمتاز بالنظرة الشاعرية إليه في الأدب الآشوري) يربي في بلاد آشور ويؤكل وتشير قصة الطوفان البابلية التي نقلت في التوراة باسم طوفان نوح تشير هذه القصة إلى أن الحمامة قد رجعت إلى الفلك بعد أن أطلق سراحها، وهكذا فقد كان سكان ما بين النهرين القدماء عالمين بغرائب الحمام المتعلقة بحب الوطن، ولكن ليس هناك أي ذكر لاستخدام الحمام الذي ينقل الرسائل.

كان العامل الثاني الذي سبب ازدهار آشور هو التجارة بشكليها الداخلي والعالمي.

:

إنه وفي علومنا الاقتصادية نأخذ بالحسبان وجود نظام مميّز مؤسس على المال وهو يخدم كمقياس للقيمة وأيضاً كوسيلة من وسائل التبادل وبذلك يساعد الفرد وبسهولة على التصرف بما ينتجه وعلى الحصول على ما يحتاجه، وهناك بعض المرونة التي تتحقق عن طريق نظام القروض الذي تقوم به البنوك.

لم يكن الاقتصاد القائم على المال متوفراً في آشور القديمة، وعلى الرغم من الإشارة المبهمة التي تفوه بها الملك سنحاريب عام (٦٩٤) ق.م حول حب التماثيل البرونزية التي قال عنها إنها تشبه: "صك قطع الشيكل".

(وربما أنه كان يعني أن الحرفيين في بلاده يستطيعون التصرف بكميات كبيرة من البرونز بشكل ماهر كما لو أنهم يصكون قطعة نصف شيكل).

إلا أن النقود المعدنية لم تلعب أي دور في نظام التوزيع الآشوري فقد استعملت عملة النقود المعدنية أولاً في آسيا الصغرى في وقت لا يقل عن الوقت الذي سقطت فيه الإمبراطورية الآشورية، ومن جهة أخرى كان هناك في آشور سلف بدائي لاقتصاد المال، فقد كانت المعادن تستعمل بصورة مستمرة كوسيلة للتبادل ولم تكن هناك عملة معدنية مختومة، بل كانت المعادن تستعمل كقطع تعرف قيمتها بوزنها، وفي الأوقات الصعبة كان الذهب والفضة والقصدير والنحاس كلها تستخدم لهذا الغرض مع أن الأكثر شيوعاً من هذه المعادن في الفترة الآشورية الجديدة كان الفضة.

ولقد تجاوزت الأعمال الآشورية استعمال الفضة كوسيلة للتبادل، بل وصلت إلى مفهوم استعمال الفضة كمقياس للقيمة، وهكذا نشأت حالات حين كانت

تحدّد الديون بكمية من الفضة ولكن هذه الديون كانت تدفع بطرق أخرى مثلاً بكمية من الشعير.

وبالاختصار فإننا لا نود إنشاء نظرية اقتصادية جديدة عندما نقول: إن هذه العملية وهذا الاقتصاد هو (اقتصاد شبه نقدي).

لم يكن الاقتصاد الذي تستعمل فيه المعادن كواسطة للتبادل، ولا بشكل من أشكال النظام المتبع بالتوزيع المتوفر في دولة آشور في الألف الأول ق.م فقد كان هناك مساحات واسعة من الأراضي تمتلكها الدولة المتمثلة بشخصية الملك، وكان هناك كثير من الناس ابتداء من الموظفين الكبار حتى الأقتان والعبيد وكان هؤلاء جميعاً يعتمدون على الدولة من أجل تأمين معيشتهم، وهذا كان يسمح بإحداث نظام مباشر للتوزيع، فقد كانت منتوجات أراضي الدولة تصل إما إلى العاصمة أو إلى المخازن في المدن الرئيسية المحلية، أما المنتوجات التي كانت تصل إلى العاصمة فقد كانت تستعمل لتلبية حاجة البلاط والمعابد وبعضها كان يخصص كإعاشة لمختلف الموظفين والعمال.

وكان القمح المخزن في المدن المحلية يوزع جزء منه حسب المقتضيات، وبعضه الآخر كان بشكل احتياطي استراتيجي لاستعمال الجيش عند القيام بحملات في المنطقة أو خارجها.

وكان هذا هو نظام التوزيع المباشر وهو يقع خارج الاقتصاد شبه النقدي، وكانت إمدادات الحبوب التابعة للدولة بشكل كلي خارج الاقتصاد شبه المالي وهي تدخل ضمن التجارة الخارجية العالمية، فنحن نسمع مثلاً عن معونات ضد المجاعة قد أرسلت من آشور إلى عيلام في أوقات الطوارئ.

أما منتوجات الأرض وهي غير المنتوجات التي تملكها الدولة بشكل مباشر معرضة لتكوين نظام توزيع مختلط، فقد كان كثير من الموظفين لديهم حصص من الأراضي وقد استلموها من الدولة، وكانت مثل هذه الضيع تدفع جزءاً من محاصيلها للدولة كضرائب، مع أن أراضي بعض الموظفين المرضى عنهم كانوا يتمتعون بإعفاءات من الضرائب وكان قسم من محاصيل الضيعة ينقل عن طريق

التوزيع المباشر إلى العائلات الملتصقة بالأرض، وكان هذا يتم بالطريقة التي كان المعتمدون بشكل مباشر على الملك يحصلون بها على دخلهم، وأما الباقي، وبعد خصم بعض الالتزامات، فهو يصبح تحت تصرف مالك الضيعة، ويصدق هذا على أي فائض يخص أولئك الفلاحين من مالكي الأراضي الذين كان عددهم في تراجع ونقص مستمر.

وهذا الفائض سوف يكون متوفراً للدخول في الاقتصاد شبه المالي، ويحدث أحياناً تماس مباشر ما بين الظاهرتين المتوازيتين من الاقتصاد، وهكذا نجد عقداً يعطي الحق لشخصين لشراء الحبوب بواسطة الفضة التي حصلوا عليها، ولكن الحبوب ينبغي أن تشتري في إحدى الولايات وتسلم عن طريق النقل المائي في النهر في ولاية أخرى.

ولكن يبدو أنه باستعمال الاقتصاد شبه المالي فقد أصبح من الممكن استعمال الفائض من القمح في إحدى الولايات للتخفيض من نقصه في ولاية أخرى، وعن طريق المبادلات التجارية لهذا النوع من البضائع أصبح من الممكن التحرك من اقتصاد التوزيع المباشر إلى الاقتصاد شبه النقدي.

ومع وجود مجتمع معقد لا يسمح بإمكان التبادل بالمقايضة الحرة على مقياس واسع وفي مجتمع غير مؤهل بشكل كاف لوجود اقتصاد معتمد على توزيع الحصص المباشر وجعله مناسباً كلياً كان من الضروري وجود نظام شبه نقدي.

فقد كان هناك في المدن أعداد متوفرة من الناس الذين لم يكونوا من طبقة الموظفين الذين يحق لهم استلام الإعاشة من الدولة، ولا هم من العمال العاملين بشكل مباشر في إنتاج وسائل التغذية، وربما يظن المرء أن هؤلاء الناس كانوا عبارة عن جماعة من صانعي الفخار والنساجين أو صناع المعادن أو ناقشي الأختام ولكن وجود بعض هؤلاء في خدمة الملك لا يؤثر على وضعهم كطبقات مستقلة.

وكان هناك أيضاً رجال أحرار فقراء لم يمتلكوا أي أرض ولكنهم لم يكونوا ملتصقين بأي أرض أو ضيعة الأمر الذي يعطيهم الحق ليساهموا في جني المحاصيل.

وقد كان مثل هؤلاء الناس يعيشون كعمال في مختلف المجالات، مثلاً المساعدة في جني المحاصيل أو القيام بعمليات البناء وهلمّ جرا، وبينما كان هؤلاء العمال يستلمون ما يدفع لهم بشكل حصص أساسية من الطعام والشراب ولكن حاجياتهم الأخرى من الممكن أن تُلبى بشكل دفعات من الممكن اعتبارها وسيلة تبادل.

ومما يدل أن هذا كان يجري فعلاً ما تثبته مذكرة تشير إلى دفع الفضة أو النحاس للعمال، وفيما يلي مثال حول عقد لإتمام بعض أعمال البناء، اشتغل فيه جماعة من الرجال في مشروع يتوقع أن يستغرق شهراً وقد دفع لهؤلاء وجبات يومية (إعاشة) وكمية من النحاس في آن واحد.

وفيما يلي مثال عن عقد جرى لإتمام بعض أعمال البناء، عمل به مجموعة من العمال ويُتظر إتمام العمل في مدة شهر واحد، وقد دفعت لهم كلاً الإعاشة ووزنة من الفضة.

[هنا توجد قائمة من الأسماء الشخصية]

المجموع: ستة عمال.

وزنتان من النحاس.

٦، ٣ وهومر (وهو مكيال عربي قديم) من الخبز والبيرة.

ولسوف ينجزون العمل في مدة شهر.

[هنا سطر معناه غير مفهوم]

وهم سوف يتمون الدعائم

ولسوف يركبون السقف

وسوف يضعون الصندوق في مكانه

وإذا صادف ولم يتموا هذا العمل

فإنهم سوف يستمرون في العمل حتى النهاية

أي حتى ينهوا عملهم بعد شهر.

وإن الصندوق المذكور ربما كان الغطاء الخشبي لبرج التهوية على السطح.
وأما كميات الطعام الموجودة فهي كميات الطعام اللازمة لكل عامل في كل يوم، بواقع نحو ستة باوندات من الخبز وستة باينات من البيرة في حالة وجود ٦، ٣ هومر من كل واحد من هذه الأصناف أو نصف هذه الكميات إذا كان هناك ٦، ٣ هومر وهي مجموع كميات الخبز والبيرة.

ومن الواضح أن الرجال كانوا يستلمون وجبات أساسية كاملة وكذلك كميات النحاس المذكورة كالأجور التي كانوا سوف يستلمونها كمصروف للجيب لأجل تلبية حاجاتهم الأخرى.

وبالنسبة لأسعار النحاس الحالية فإن الوزنتين من النحاس المذكورتين يعادل ثمنها عشرين جنيهاً استرلينياً لكل رجل لمدة شهر واحد، ونظراً لوجود فروق شاسعة ما بين تكاليف المعيشة في منطقة ما بين النهرين القديمة وتكاليف المعيشة في المجتمع الغربي الحديث، فإن هذه التقديرات لا تمثل أرقاماً ذات معنى حقيقي لتقدير الأجور القديمة بالنسبة للقوة الشرائية.

لا نعلم بالتفصيل كيف يستطيع العامل استعمال الكمية الضئيلة من النحاس أو الفضة للحصول على بضائع وأشياء أخرى، ومع ذلك فقد كان هناك عدد كبير من التجار وبينما نرى بعضهم مهتماً بالتجارة على مقياس واسع، مثلاً الصفقات المذكورة آنفاً لجلب الحبوب من مقاطعة أخرى، لذلك نجد أن هناك دلالات عن وجود بعض من هؤلاء من الذين يعملون في تجارة على مقياس ضيق يشبه عمل أصحاب الحوانيت والعطارين، فقد كان هناك أناس بالتأكيد كانوا يبيعون المواد الصغيرة للأفراد على مقياس ضيق حيث إننا نجد ذكراً للحقيبة الجلدية التي توضع فيها الأوزان.

وهناك أيضاً نص يذكر إمكان حدوث أعمال الغش من قبل تجار المُفَرَّق ويتكلم عن نوع من الأشخاص يمسك بالميزان ويزداد في أعمال الغش بأن يبدل الأوزان.

وأما بالنسبة إلى وجود العطارين نجد أن رجل أعواد الثقاب ورجل الملح المذكورين (مع أن هؤلاء كانوا موجودين في بابل وليس في آشور) وكلاهما يدل على صغار التجار الذين لا ينتقلون من منزل إلى منزل.

ولقد عرفت آشور إجراءات منح القروض وذلك لتسهيل الأعمال التجارية وكانت المعابد والشخصيات العادية تقدم الفضة بقصد أغراض العمل.

وكانت النقود المستقرضة تعاد في الوقت المحدد بشكل بضائع وينتظر مقرض الفضة أن يستفيد بالحصول على سعر مناسب في لحظة تسديد الديون، أو بأن يدفع له الفوائد أو كلا الأمرين.

وكان من الشائع أن تكون البضائع ذات العلاقة من الحبوب ولكن فيما يلي وصف صفقة تجارية بخصوص توريد الخمر:

٢،٥ هومر (حوالي ١٠٠ غالون) من الخمر.

وهي تخص مانو - كي - نينوى.

هي من الالتزامات التي على بارتاما،

فهو سوف يسلم الخمر في نينوى،

في شهر أيار،

وإذا لم يسلم هذه الخمر في هذا الوقت،

فسوف يدفع الفضة طبقاً للأسعار في نينوى.

اليوم الخامس والعشرون من شهر كانون الثاني.

وقد كانت الخمر تنتج في المناطق الجبلية في الشمال والشمال الغربي، وإن تسليم مئة غالون منها في نينوى في أوائل الصيف كان من الواضح أنه عملية تجارية بحتة.

وإن الرجل الذي قدم له كميته من الفضة يأمل أن يحصل على فوائد عن طريق الشراء بسعر رخيص في الشتاء في منطقة إنتاج الخمر، وكان المقرض محمياً في حالة تأخر التسليم وذلك بأن يكون له الحق بالتعويض عن المئة غالون

من الخمر بالسعر السائد في نينوى في شهر أيار، أي في بداية شهر الحر، عندما يرتفع سعر الخمر والمشروبات الأخرى ولاسيما إذا ظهرت ظروف معاكسة في الشمال وهي التي ستجعل المؤن نادرة الوجود.

وفي بعض الأوقات وبعض الأمكنة في منطقة ما بين النهرين القديمة بُذلت محاولات لضبط الأسعار عن طريق مراسيم حكومية، ولكن لم يكن الحال هكذا في الإمبراطورية الآشورية، وإذ إن العقود التجارية كانت تؤكد دوماً، كما سوف نلاحظ من العقد التالي، أن الدفعات تكون طبقاً للأسعار في مكان ما وفي زمنٍ ما.

وهذا يظهر أن هناك اعترافاً واضحاً بالحقيقة التي مفادها أن الأسعار في آشور كان يقررها أحوال وقوى اقتصادية خاصة، وليس بالمراسيم الرسمية. ونحن نجد أيضاً بعض الرسائل التي تذكر أن أسعار البضائع المختلفة في مناطق مختلفة كان يجري إخبار الملك عنها ولم يقررها الملك، ومن الواضح أنها أسعار يتلاعب بها السوق وليست أسعاراً تنظمها الدولة.

وهناك نقوش تظهر أن الملوك أنفسهم كانوا يعلقون على الأسعار وعلى تأثير القوى الاقتصادية المختلفة على الأسعار، وقد تكلم الملك سرجون الثاني عن سياسته الرامية إلى تحسين الزراعة في أراضيه، وكان يعلّق على نتيجة هذا تخفيض الأسعار بالنسبة للزيت وبذر الكتان وقد اقتبسنا هذا المقطع، وقد علق فيه الملك على زيادة الغنائم الحربية وتأثير ذلك على الأسعار في آشور، وبعد أن عدد الأدوات المعدنية التي جلبها بعد القيام بحملاته يقول:

((إن الأملاك المنقولة التي حصلت عليها لا تُعد ولا تُحصى من التي لم يحصل عليها أجدادي أبداً، لقد كوّمتها في عاصمتي قلعة سرجون.))

وفي بلاد آشور يستطيع الناس دفع أثمان الأشياء بالفضة كما لو كانت نحاساً.

وبعد أن استولى آشور بانيبال (٦٦٨-٦٢٧) ق.م على أعداد من الجمال بشكل غنائم وبعد أن وزع هذه الجمال بصورة واسعة علق على تأثير هذه الكميات الزائدة على الأسعار وهو يقول:

(في بلادي تباع الجمال في الأسواق بسعر شيكل واحد أو نصف شيكل من الفضة ثمن الجمل الواحد).

وطبقاً لأسعار الفضة في الثمانينات من القرن العشرين ب م يصبح قيمة هذا المبلغ جنيهين استرلينيين وهذا سعر رخيص بالنسبة لجمل مستعمل، ويمكننا أن نضيف أن أهمية التجارة بالنسبة للدولة كانت عاملاً معروفاً.

وذلك أن التجارة كانت مرافقة للمحاصيل الزراعية في أهميتها. أما نذر الفأل الفلكية والتي كانت منحصرة بالمسائل ذات الأهمية بالنسبة للدولة وفيما يلي مقتطفات نموذجية من مثل هذه التنجيمات الفلكية:

((عندما يظهر القمر في وقت ليس هو موعده فإن نشاطات الأعمال التجارية سوف تنقص، وعندما يظهر الكوكب مع ظهور الشمس في شهر أيلول (سبتمبر) فإن نشاطات العمل سوف تزداد وترتفع وسوف تزيد كميات الحبوب.))

وهناك أحد التنجيمات الفلكية من نفس الموضوع مع أنها في الحقيقة متعلقة بعلم الأرصاد الجوية أكثر منها بعلم التنجيم:

((وعندما تظهر ويزداد الضباب في البلاد فإن المحاصيل الزراعية سوف تزداد وسوف تصبح التجارة مستقرة.))

إن هذا حول زيادة أو نقصان أنشطة العمل تظهر اعترافاً جذرياً بدائياً بوجود الدراسات التجارية (نشاط- ركود- نشاط) وإن ربط هذه الحركات بالظواهر الفلكية يدل على أن الناس قد شعروا أن هذه الحركات ليست ذات أسس عقلانية.

تعود قضية التجارة العالمية أو الخارجية في جذورها إلى أزمنة ما قبل التاريخ. ونظراً لموقعها على طول نهر دجلة معترضة الطرق الممتدة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى زاغروس ومن جبال طوروس إلى بابل فإن المنطقة المعروفة باسم بلاد آشور كانت مهمة دائماً.

ونظراً لوضعها الجغرافي فإن شعب آشور قد أصبح في وضع يخوله أن يكون شعباً تجارياً وسيطاً.

ولكن هناك عاملاً آخر قد شجع التجارة الخارجية أو العالمية، على الأقل التجارة الداخلية في منطقة الشرق الأدنى القديمة، وهو: عدم الاستقرار في التموين الغذائي ومن الواضح أنه إذا كانت الأمة في حالة من الاكتفاء الذاتي اقتصادياً دون اشتراكها في أي صلات تجارية مع جيرانها فإنها سوف تحصد الفشل حتماً.. وهناك في الحقيقة مناطق قليلة جداً لا تشكو ولا تفكر في سوء المحاصيل الزراعية.

وحيث تعتمد محاصيل الحبوب على الري فإن زيادة منسوب المياه في النهر أو حدوث طوفان هائل ربما أدت إلى مجاعة كما يحدث عند قدوم سنة جافة في مناطق تعتمد على هطول المطر.

ومن الممكن تدمير أي محصول زراعي واعد عن طريق الجراد والآفات الزراعية.

وإن الوقاية الوحيدة ضد مثل هذه النكبات هي الاحتياط بتخزين كمية وافرة من المحاصيل التي جنت في المواسم المباركة أو عن طريق الحصول على الحبوب من المجتمعات التي صادفتها ظروف مواتية وبذلك يحصل عندها فائض من المحاصيل.

هذا وإن نقل الحبوب من الميسورين الذين عندهم حبوب إلى الفقراء الذين لا يملكون حبوباً يكون إما عن طريق الحرب أو عن طريق التجارة.

هذا وإن المجتمع الذي صادفه الحظ بجني محاصيل وافرة سوف يكون متأثراً بجيرانه الجوع، فليس لديه في المحصلة إلا أن يلجأ لأحد أمرين إما الحرب أو التجارة، كما أن المجتمع الجائع ليس لديه سوى أن يقاتل أو يتاجر أو يموت.

كانت التجارة والحرب أمرين مترابطين في دولة آشور من البداية إلى النهاية، ولقد عانى المزارعون الأوائل القاطنون بسهول آشور من الغارات على محاصيلهم الزراعية ومخزوناتهم من قبل شعوب قادمة من التلال المجاورة أو من الصحراء. وعندما أصبح هؤلاء دولة منتظمة فقد استعملوا هم بأنفسهم التجارة أحياناً والحروب أحياناً أخرى للحصول على البضائع التي كانوا يرغبونها من أجزاء أخرى واقعة في الشرق الأدنى.

وكانت أقدم مظاهر التجارة الخارجية الآشورية المعروفة بتفاصيلها هي التجارة ما بين مدينة آشور وكاروكيا (الجزء الشرقي الأوسط من تركيا) وذلك في بداية الألف الثاني ق.م ولقد ناقشنا هذه القضية في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ولقد عرفنا شيئاً عن دور آشور في التجارة الخارجية في الألف الثاني ق.م ولقد ناقشنا أعلاه المفاوضات التي جرت بين الملك آشور أباليت (١٣٦٥-١٣٣٠) ق.م ونظيره المصري لإنشاء علاقات تجارية بشكل تبادل الهدايا، ولقد تمت التجارة لمسافات طويلة عن طريق القوافل.

وهنا كانت أهم المشكلات هي الأمن وهي عامل أسهم في إيجاد الصلات بين التجارة الخارجية والأنشطة العسكرية.

وفي المراسلات التي جرت ما بين آشور أباليت والملك المصري، لقد شكنا الأخير من تأخر رسله، ولقد أخبر آشور أباليت الملك المصري أن هذا التأخير نتج عن القبائل الرحل المتواجدين في منطقة منتصف الفرات، وأنه قد اتخذ الخطوات لمعالجة أمور هذه العصابات.

وفي نفس الفترة اشتكى أحد ملوك بابل إلى نظيره المصري عن عدم توفر الأمن في فلسطين، وكانت تلك المنطقة ضمن السيطرة المصرية الاسمية.

وقد جاء في الرسالة:

(إن كنعان بلد خاضع لك وملوكها خدم لك ولكني نُهبتُ في أرضك.

ألق القبض على الأشخاص ذوي العلاقة وإلا إنهم سوف يعودون ويقضون على قوافلي وحتى على رسلك).

وفي أمكنة أخرى كُنّا نسمع باستمرار أخبار قتل أو خطف التجار مؤكداً الحاجة لتدخل الدولة لتأكيد الأمن بالنسبة لازدهار التجارة.

وعلى العموم فقد كانت سيطرة الدولة على التجارة الخارجية شديدة وصارمة في أواخر الألف الثالث ق.م.

وهكذا تقدم لنا أحد النصوص العائدة لأحد الملوك الحثيين والتي يعود تاريخها إلى ما بعد عام (١٣٠٠ق.م) الشروط التي يسمح بموجبها للتجار من الأناضول بالاتجار داخل أوغاريت، وكانت هذه المدينة خاضعة تقع في شمال سورية، وكانت هناك شكاوى واضحة محلية تشير إلى أن التجار كانوا يحاولون اكتساب حقوق منافية لمنفعة أهل البلاد والأهلين، ولذلك فقد أصدر العاهل المحلي مرسوماً يلتزم فيه التجار بالنشاط داخل أوغاريت أثناء الصيف فحسب، وليس أثناء الشتاء.

وأنة لا يجوز السماح لهم لكسب حقوق الإقامة أو شراء البيوت والأراضي. هناك وفي أواخر نفس القرن نجد أن القصدير قد استورد من الأناضول عن طريق تاجر خاص، ولكن ليس لدينا أي معلومات حول الشروط التي بموجبها كان هذا التاجر وعملاؤه يتحركون في الخارج.

عندما نلقي نظرة على التجارة الآشورية في الألف الأول ق.م نصادف صعوبة من الصعوبات وهي: هل كان هناك أي شيء في المجال الدولي يمكن أن ينطبق عليه مصطلح التجارة بالشكل الصحيح.

ولا مجال للشك أن كميات لا بأس بها من البضائع قد وصلت إلى آشور من الخارج ولكن النسبة الطاغية لما نريد أن نسأل عنها أتت من الغنائم الحربية أو الجزية.

ومن الممكن أن نذكر أن هذه كانت شكلاً من أشكال التجارة تدفع تكاليفها بعض الصادرات بشكل مواصلات جيدة وأمن في الطريق، والتحرر من الهجمات الخارجية، ومع أن هذا النوع من التصريحات من التحمل لغيظ أعداء الإمبراطورية إلا أن هذه هي الطريقة التي يفكر بها الحكام الخاضعون حول هذا الموضوع.

ولدينا مثال واضح حول هذا الأمر في التوراة عند ذكر العلاقات ما بين (أحاز) ملك يهوذا وتغلث بلاسر الثالث ولقد هدد أحاز ملك يهوذا التحالف ما بين إسرائيل وسورية، وهكذا التجأ إلى تغلث بلاسر بقوله:

تعال وأنقذني من سطوة ملك سورية أو من سطوة ملك إسرائيل اللذين يهاجماني (٢ملوك ١٦: ٧) ولقد فصل تغلث بلاسر هذا فأرسل أحاز هدية إلى ملك آشور ومن الواضح وبالنسبة لهذه القضية الجزئية التي دفعها أحاز كانت مقابل الخدمات التي استلمها.

وهناك ملك آخر في أقاصي شمال سورية ترك نقشاً يذكر فيه كم قدم هو ووالده من ولاتهم للملك تغلث بلاسر الثالث، ذلك الولاء الذي اشتمل على وضع الجزية، وبعد ذلك يذكر الفوائد الاقتصادية لبلاده من هذا الولاء.

وسواء كان علينا أن نعتبر أداء الجزية جزءاً من التجارة الخارجية أم لا نعتبره، إلا أنه كان نوعاً من التجارة الخارجية ليس فيه مجال للجدل، واستمر في الإمبراطورية الآشورية، ولقد عثرنا على رسالة تثبت هذا من أحد الموظفين في صور، فلقد كان الناس هناك يمارسون عادة قطع الأشجار في غابات لبنان ويجلبون الخشب إلى المدينة حيث كان الآشوريون يتقاضون ضريبة عالية، وبعد نشوء بعض الاضطرابات حول الضريبة قام المسؤول الآشوري بفرض حظر على بيع الخشب إلى مصر بقصد أن يبيع أهالي صور الخشب إلى آشور.

وهكذا فقد اتضح الرابط التجاري نظراً لأن الموظف الآشوري قد هدد بأن لا يسمح لأهالي صور بقطع الأشجار إذا أحدثت اضطرابات أخرى حول الضريبة. وقد كان هذا التهديد سخيلاً لو كان الآشوريون قد استلموا الخشب كجزية دون أن يدفعوا الثمن، ومع أنه وفي تلك الظروف فقد منعت السلطات الآشورية أهالي صور من المتاجرة بالخشب مع مصر، إلا أن سرجون الثاني صرّح بأنه يشجع التجارة ما بين المصريين والآشوريين.

وفي مكان آخر نجد سجلاً يذكر شيئاً عن تسليم الرصاص الذي كان يجلب من منطقة تسمى الآن: كردستان، وليس هناك من دلالة تشير بأن هذا كان جزية.

وهناك وثيقة تشير إلى نقل نحو (٧٣٠) حصاناً قد جلبها التجار. وهذه شهادة على وجود تجارة خارجية حقيقية نظراً لأن الأهمية الرئيسية للخيول في آشور كانت لأغراض عسكرية، وأن الخيول وبهذا العدد إنما قد أرسلت للاستعمال الحكومي.

وكان التجار يعملون وكلاء للدولة ولكن كون التجار مشمولين بهذا الأمر إنما يدل أن هذه كانت تجارة حقيقية وليست تسليم الجزية.

إن ذكر بعض البضائع التي كان أصلها من خارج المنطقة الخاضعة لآشور ما هو إلا شهادة دامغة لإثبات وجود التجارة الخارجية حتى ولو وصلت إلى آشور بشكل جزية.

وبهذا تكون قد تركت البلاد التي أنتجت فيها عن طريق آلية التبادل التجاري، وإن إحدى هذه البضائع هي ناب الفيل العاجي الذي نجده قادماً إلى بلاد آشور من نهاية القرن الثامن ق.م وذلك بعد أن انقرضت الفيلة من سورية، وقبل أن سيطرت آشور على مصر وهي البلد الوحيد الذي كان من الممكن أن يكون هذا العاج قد أتى منه.

وكذلك كان الوضع بالنسبة للآزورد الذي كان يستعمل لتزيين المعابد والقصور وقد كان مصدر الآزورد أفغانستان إلى الشرق من إيران التي لم تصل إليها السيطرة الآشورية.

وفي نهاية القرن الثامن ق.م بدأ الآشوريون بلعب دور رئيسي شرقي زاغروس ومن ذلك الوقت بدؤوا بالحصول عليه عن طريق الجزية من القبائل في غرب إيران الذين حصلوا عليه عن طريق التجارة مع أقاصي الشرق.

والحقيقة أننا نجد ذكراً لبعض الآزورد الذي أتى كجزية من القبائل الإيرانية ولكن ليس بذلك الانتظام الذي يجعله المصدر الرئيسي للآزورد الذاهب إلى آشور، أو أن البقية كان من الممكن أن تصل إلى آشور عن طريق التجارة غير الموثقة.

بالطبع كانت القوافل التجارية لا تزال في حركة دائمة عالمياً خلال الإمبراطورية الآشورية الجديدة وأيام عزها مع موافقة الملك الآشوري، وذلك لأن الملك سرجون كان يشير دوماً إلى الأعمال التي عليه أن ينجزها ضد رجال القبائل الآرامية الذين استمروا في الإغارة على القوافل التي كانت تخص مواطنين بابليين. ومع ذلك فإن المؤشرات التي ذكرناها قبل قليل ووجود بعض المؤشرات الأخرى المماثلة حول التجارة الخارجية بالنسبة للإمبراطورية الآشورية الجديدة يظل توثيق هذه المؤشرات صعباً ونادراً.

وهناك طريقتان يمكن تفسير هذا الأمر بواسطتهما:

الأولى: هي أن آشور لم تمتلك سوى تجارة خارجية ضئيلة وهي التي كانت بشكل استلام الجزية فيما لو اعتبرناها شكلاً من أشكال التجارة، ولكن من الممكن أيضاً أن تكون التجارة الخارجية بالحقيقة واسطة ولكن كانت تعمل بآلية ثم لم تترك أي سجلات.

ونحن نعلم أن اللغة الآرامية بشكلها الأبجدي المكتوب كانت أبسط بكثير من اللغة المسمارية الأكادية، وكانت اللغة الآرامية قد ازداد استعمالها في آخر

قرن وربع من حكم الإمبراطورية الآشورية وكانت هذه اللغة تكتب ولكن ليس مثل المسمارية التي كانت تكتب في ألواح من القرميد وغير قابلة للتلف، إلا أن الأرامية كانت تكتب بالحبر وعلى قطع من الخزف أو أوراق البردي أو الدفوف. إن قطع الخزف تمتلك القدرة على البقاء، ولقد وجدت بضعة أمثلة من الوثائق الأرامية (ولكن ليس لهذه علاقة بالتجارة الداخلية أو الخارجية أو العالمية). ولكن بالنسبة للمناخ فمن الصعب بقاء أوراق البردي المكتوبة عبر آلاف السنين بحيث إن أي تجارة خارجية مسجلة على هذه المواد لا يمكن أن تترك أي أثر.